

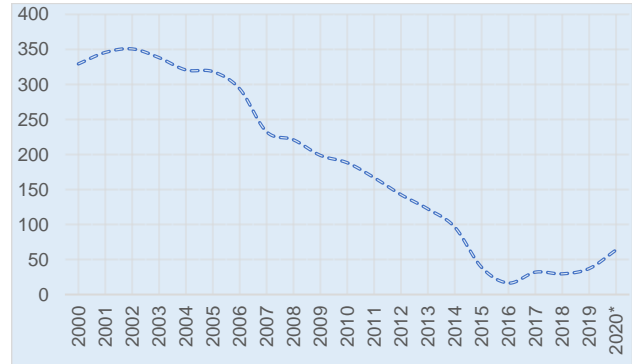
لا تزال الأوضاع الاقتصادية هادئة نسبياً خلال شهر فبراير/شباط وعاد الاتصال بالإنترنت. وما زالت المخاوف النقدية قائمة، كما أن الآثار غير المباشرة للأزمة العالمية آخذة في الظهور عبر أسعار النفط والتجارة.

في 13 فبراير/شباط، أعلنت "تيليم" بصفتها شركة التشغيل الوحيدة للبوابة الدولية للإنترنت في البلاد عن إصلاح كابل فالكون البحري واستئناف تقديم خدمات الإنترنت. وعادت خدمات الإنترنت إلى البلاد بعد انقطاعها لمدة تجاوزت شهراً عن جميع أنحاء البلاد نتيجة للأضرار التي لحقت بالكابل. وقد أدى هذا الانقطاع المفاجئ لخدمات الإنترنت إلى انعزال الغالبية العظمى من اليمنيين، حيث أصاب بالشلل التعاملات التجارية والمالية، بما في ذلك التحويلات، وتسبب في انتشار الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وكشف مدى ضعف البنية التحتية للإنترنت في اليمن التي تعتمد على كابل واحد فقط.² وعلى الرغم من امتلاك تيليم سعة كبيرة في كابلات بحرية أخرى بالبحر الأحمر (AAE1, SMW-5)، فإنها لم تستطع الاستفادة منها بسبب ما يفرضه الصراع القائم من قيود.³ وخلال الشهر المنصرم، كررت الشركة مناشداتها للمجتمع الدولي تعجيل الدعم لحماية القطاع من التشرذم بسبب تسييسه ومن الانهيار التام. حيث ينذر الانقسام والتفتت السياسي داخل القطاع بمخاطر جسيمة تهدد بفقدان التغطية الوطنية في سوق الاتصالات، وهو ما ستكون له تأثيرات سلبية على النشاط الاقتصادي وآليات التأقلم، كتلك التي شهدتها البلاد في ظل انقطاع الإنترنت مؤخراً.

استمرار نمو إنتاج اليمن من النفط الخام خلال عام 2019. شهد

إجمالي إنتاج اليمن من النفط زيادة خلال عام 2019 ليبلغ 17.5 مليون برميل، مقارنة بالإنتاج المقدر بنحو 12.7 مليون برميل خلال عام 2018 (الشكل 1)، وذلك وفقاً لوزارة النفط والمعادن. وعلى الرغم من هذا النمو الذي يمثل 38%، فإن حجم الإنتاج الفعلي كان أقل كثيراً عن الإنتاج المستهدف وقدره 27 مليون برميل، وذلك بسبب التأخيرات في إنشاء خط أنابيب في مأرب، حيث كان من المتوقع أن يعزز صادرات حوض مأرب-شبهه. وقد بلغت صادرات الخام خلال عام 2019 نحو 16.7 مليون برميل (مقارنة بتصدير 14.2 مليون برميل خلال عام 2018)، بينما حُصص باقي الإنتاج وقدره 0.8 مليون برميل

الشكل 1. صادرات اليمن من النفط الخام (الف برميل يومياً)



المصدر: وزارة النفط والمعادن.
* تنبؤات.

للتكرير المحلي. وعلى الرغم من زيادة حجم الصادرات خلال عام 2019، فإن عائدات تصدير الخام تراجعت بسبب انخفاض الأسعار العالمية. وتتوقع وزارة النفط والمعادن استمرار نمو الإنتاج خلال عام 2020 إلى 30 مليون برميل. إلا أن الوصول إلى هذا الحجم من الإنتاج يعتمد بصورة كبيرة على الانتهاء من خط الأنابيب إلى جانب تحسن الأوضاع الأمنية ميدانياً، وسيواجه هذا الحجم من الإنتاج بيئة سعرية أقل مواتاة.

¹ إعداد ناركو كوجو (nkojo@worldbank.org) وأمير النبية (aalhibah@worldbank.org) استناداً إلى المعلومات المتوفرة حتى 29 فبراير/شباط 2020.

² في 9 يناير/كانون الثاني 2020، تعرّض الكابل البحري الرئيسي في اليمن (المعروف باسم فالكون) المار في قاع قناة السويس لقطعين كبيرين (على الأرجح أنه بسبب سقوط مرسة فوقه)، وقد ترتب عليهما فقدان اليمن 80% من سعة الإنترنت المحدودة بالبلاد. للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير شهر يناير/كانون الثاني 2020 لأحدث المستجدات الاقتصادية.

³ على وجه الخصوص، تحتاج شركة تيليم إلى استكمال إنشاء الفرع ومحطتها الأرضية في الحديدة لاستخدام الكابل البحري SMW5 وأن يكون لديها إمكانية الوصول إلى المحطة الأرضية في عدن لاستخدام الكابل البحري AAE1.

يبدو أن الشركات في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات في صنعاء قد تأقلمت بشكل جيد نسبياً في الوقت الحالي مع البيئة النقدية المترتبة على إسقاط شرعية الأوراق النقدية الجديدة⁴ فعند فرض حظر استخدام هذه الأوراق النقدية، كانت الشركات على علم بموقف السلطات في صنعاء، وذلك قبل الإعلان عن تشديد الحظر في شهر ديسمبر/كانون الأول، 2019، وتقيد تداول الأوراق النقدية الجديدة بالفعل في محافظات الشمال. ومن المُحتمل أن يكون ذلك قد ساعد في الحد من التأثير السلبي على قطاع العقارات في الشمال. وفيما واصلت البنوك في صنعاء قبول المدفوعات النقدية بأوراق البنكنوت القديمة، استمرت عمليات السحب الضخمة تخضع للكثير من القيود ويستغرق إتمامها وقتاً طويلاً. وبالمثل، لم تشهد برامج التحويلات النقدية من الجهات المانحة في الشمال تعطيلًا بسبب قلة توفر أوراق البنكنوت القديمة، حيث تنسّق الوكالات الإنسانية مع شركائها من البنوك لضمان توفير ما يكفي من الأوراق النقدية المناسبة في كل من المنطقتين للتخفيف على متلقي المساعدات⁵. أما ما يشكل التحدي الأصعب، فهو تبدّل مسارات السيطرة بين السلطتين في بعض المناطق، على الرغم من اقتصار هذا التخوّف على منطقتين اثنتين فحسب.

استمرار العزوف عن قبول الريال الإلكتروني وعدم توفّر أي آلية حالياً لاستخدامه في الأنشطة الاقتصادية اليومية المعتادة. منذ شهر يناير/كانون الثاني، يبذل مشغلو ثلاث من المحافظ الإلكترونية التي ظهرت في ظل حظر الأوراق النقدية – بنك الكريمي وبنك اليمن الكويت وبنك التسليف التعاوني والزراعي – جهوداً لتطوير الخدمات (كتوفير بطاقات الفيزا والصرّاف الآلي) وتوسيع شبكة أعمالها لتشمل بضعة متاجر كبرى ومنافذ البيع التجاري. ورغم ذلك يظل قبولها وحجم قدراتها محدودان من حيث النطاق والتغطية الجيوسياسية. ولا يزال استخدام الريال الإلكتروني مقتصرًا على سداد القليل من النفقات مثل فواتير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف الجوال⁶. هذا ويقوم البنك المركزي اليمني الذي يتخذ من صنعاء مقراً بإعداد آلية تهدف إلى توسيع نطاق قبول واستخدام الريال الإلكتروني خلال عام 2020.

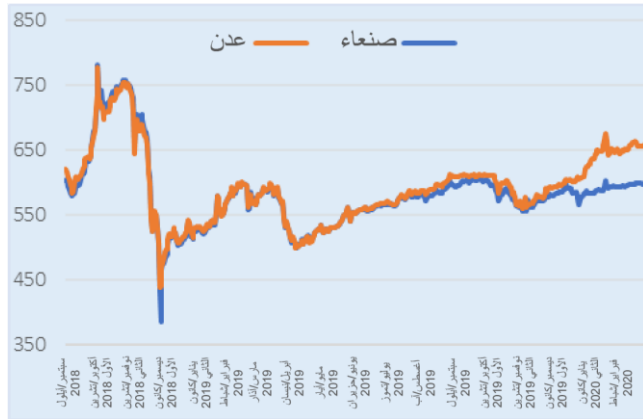
استمرار استقرار سعر صرف الريال اليمني بصفة عامة طوال شهر فبراير/شباط 2020. بعد الانهيار السريع الناجم عن إجراءات سلطات الأمر الواقع في صنعاء، استعاد الريال اليمني قوته في المناطق الخاضعة لسلطة عدن ("الجنوب")، مدعوماً بالموافقة على عمليات السحب من ودیعة المملكة العربية السعودية لتمويل استيراد السلع الأساسية في أواخر يناير/كانون الثاني (الشكل 2). وحافظ الريال اليمني، خلال شهر فبراير/شباط، بصفة عامة على استقراره في الجنوب، بسعر صرف بلغ 650 - 665 ريالاً يمنياً مقابل الدولار الأمريكي، تزامناً مع تراجع حركة التبادل التجاري مع الصين، بصفتها أكبر شريك تجاري لليمن، وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا، وما ترتب على ذلك من تراجع الطلب على النقد الأجنبي، وانحسار موجة الذعر الذي تسببت به الإجراءات النقدية في البداية. كما حافظ الريال اليمني على استقراره في الشمال عند 597 ريالاً يمنياً مقابل الدولار الأمريكي في المتوسط خلال شهر فبراير/شباط، حيث ساهم إحكام القبضة الرقابية للبنك المركزي اليمني (صنعاء) على شركات الصرافة في احتواء المضاربات على العملة وتناقص الطلب على العملات الأجنبية. واستمرت البنوك التجارية وشركات الصرافة، مدفوعة بالفارق الكبير بين قيمة الريال في الشمال وفي الجنوب، في فرض رسوم عالية – بلغت أحياناً 20% – لإجراء التحويلات النقدية من الجنوب (حيث قيمة الريال أقل) إلى الشمال (حيث قيمة الريال أعلى)، مما رفع التكلفة على القطاع التجاري والعائلي.

⁴ في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019، شددت سلطة الأمر الواقع في صنعاء الحظر على التعامل بالإصدار الجديد من أوراق البنكنوت المطبوعة منذ انتقال مقر البنك المركزي اليمني إلى عدن في 2016. ويتعين على حاملي أوراق البنكنوت الجديدة تسليم الأوراق النقدية "غير القانونية" في غضون 30 يوماً من تاريخ الإعلان في مقابل الحصول على عملة إلكترونية ("ريال إلكتروني") أو استردادها نقداً بأوراق البنكنوت القديمة، إذا كانت متوفرة، في مقابل ما يصل إلى 100,000 ريال يمنى لكل شخص. وصرحت سلطة الأمر الواقع مجدداً بأن تسهيل العجوزات المالية على نطاق واسع في السنوات الأخيرة تسبب في انهيار الريال اليمني، وأن الإجراءات الجديدة كانت ضرورية لإيقاف المضاربة على العملة وحماية قيمتها. للحصول على مزيد من المعلومات، طالع تقرير شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 لأحدث المستجدات الاقتصادية.

⁵ وبينما يظل الأثر المباشر للإجراء النقدي محدوداً حتى الآن، تستمر الوكالات الإنسانية في مواجهة بيئة عمل محفوفة بالصعوبات بسبب المتطلبات البيروقراطية لإتاحة الوصول إلى مواقع المشروع والقيام توزيع مواد الإغاثة.

⁶ وطبقاً للبنك المركزي اليمني (صنعاء)، يبلغ عدد حسابات الريال الإلكتروني حالياً حوالي 700 حساب، برصيد إجمالي قيمته 25 مليار ريال يمنى.

الشكل 2. أسعار الصرف السائدة في السوق الموازية (المتوسط اليومي، ريال يمني/دولار أمريكي)



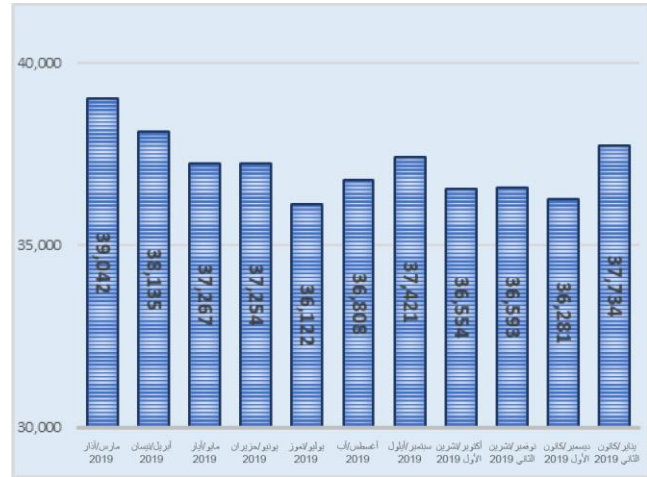
المصدر: جمعت البيانات من أسواق سعر الصرف غير الرسمية وتقديرات الخبراء.

لا يزال الريال اليمني يعاني من الضغوط نحو التراجع نظراً لتقلّب احتياطات النقد الأجنبي وعدم توفر مصدر مستقر للعملة الأجنبية. وتسود حالة من الشك احتمالات تحقيق زيادة كبيرة في عائدات تصدير النفط الخام، التي تعتمد بصورة كبيرة على انتعاش أسواق النفط العالمية وزيادة المتوقعة في الإنتاج بعد اكتمال خط الأنابيب. كما تُشير التقديرات الأولية إلى استنزاف إجمالي وديعة السعودية لدى البنك المركزي اليمني (عدن) وقيمتها ملياري دولار بنهاية شهر يناير/كانون الثاني 2020. فلا يزال خطر تعرّض الريال اليمني لانهايار جديد على المدى القريب مرتفعاً، نظراً لعدم التيقن من تجديد السعودية وديعتها مع اقتراب شهر رمضان، وتزايد الطلب على الواردات وزيادة الضغوط للعثور على أي وسيلة لدفع الرواتب.

بحلول نهاية فبراير/شباط 2020، لم تكن هناك حالات مؤكدة لعدوى فيروس كورونا في اليمن، على الرغم من تزايد المخاوف بشأن التأثير المحتمل للوباء. ومن المحتمل أن تكون قدرة اليمن على مكافحة تفشي الفيروس محدودة، بالنظر إلى أن نظام الصحة العامة ضعيف بالفعل إلى جانب المساحة المحدودة في الموازنة. فمع انتشار أمراض مثل الكوليرا وحمى الضنك وأنفلونزا الخنازير (H1N1) والظروف الصحية السيئة، مثل سوء التغذية والإسهال، يصبح سكان اليمن عرضة لتفشي الوباء. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن التأثير الصافي للتراجع الاقتصادي العالمي والإقليمي بسبب فيروس كورونا غامضاً. فمن ناحية، حيث أن اليمن مستورد صافٍ للمنتجات النفطية، من المرجح أن يسهم انخفاض أسعار النفط العالمية في تحسين وضع الموازنة والميزان التجاري، خاصةً إذا كان انخفاض أسعار النفط مصحوباً بانخفاضات متزامنة في الأسعار العالمية للسلع الأولية⁷. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن يعاني اليمن من انخفاض حصيلته التحويلات، إذا قيد التباطؤ الاقتصادي السعودي فرص العمل أمام العمال اليمنيين هناك، مما يؤثر على الأسر التي تعتمد على التحويلات الخارجية⁸. وفي حالة انخفاض التحويلات بأكثر من المكاسب في الميزان التجاري فقد يضعف المركز الخارجي لليمن، مما يزيد من الضغوط على سعر الصرف مع التأثير على أسعار السلع المستوردة.

⁷ حتى مع زيادة حجم الإنتاج النفطي عام 2020، سيستمر اليمن مستورداً صافياً للنفط. وكان اليمن مُصدراً صافياً للنفط حتى عام 2015، عندما توقفت صادرات النفط الخام. وتشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صافي واردات اليمن من المنتجات النفطية بلغت 1.5 مليار دولار عام 2019.
⁸ خلال الأزمة المالية العالمية عام 2019، انخفضت تدفقات التحويلات إلى اليمن انخفاضاً حاداً. وتشير التقديرات إلى أن المملكة العربية السعودية هي مصدر 60% من تدفقات التحويلات إلى اليمن من خلال النظام المالي الرسمي.

الشكل 3. متوسط التكلفة الشهرية للحد الأدنى لسلة الغذاء (7 أفراد / ريال يمني)



المصدر: نشرة متابعة الأسواق الصادرة عن الفاو - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - يناير/كانون الثاني 2020 (#54).

أسفر تراجع الريال اليمني خلال شهر يناير/كانون الثاني عن قفزة كبيرة في أسعار السلع الغذائية المستوردة في الجنوب. وتُشير البيانات حسب كل محافظة إلى أن الزيادة في أسعار التجزئة للسلع الغذائية المستوردة قد بلغت ذروة حدتها في كل من أبين وعدن وشبوه والمهرة، الخاضعة لسيطرة حكومة عدن، ومن ثم فقد تأثرت بالتراجع الحاد في قيمة الريال في الأشهر الماضية. وأسهمت زيادة الأسعار في الجنوب في ارتفاع المتوسط الوطني لتكلفة الحد الأدنى من سلة الغذاء بنسبة 4% خلال شهر يناير / كانون الثاني، 2020، مقارنة بما كانت عليه في ديسمبر/كانون الأول 2019 (الشكل 3).⁹ وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الوطني لأسعار تجزئة جميع الحبوب المحلية ارتفع على نحو ملموس بالتوازي مع الحبوب المستوردة، على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار الخضروات المنتجة محلياً في الشهر نفسه.

⁹ نشرة متابعة الأسواق الصادرة عن الفاو - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - يناير/كانون الثاني 2020 (#54).